BAHRA
General, political weekly newspaper
Issued by Assyrian Democratic Movement
www.zowaa.org
E.mail: bahra@zowaa.org
تصدر بطبعتين عربية وسريانية
الطبعة العربية صباح كل يوم أحد
سعر النسخة ٢٥٠ دينار
المقالات تعبر عن آراء كتابها

الضياء
بهرا
صدر العدد الأول في ٢٦ حزيران ١٩٨٢

أسبوعية سياسية عامة
تصدرها
الحركة الديمقراطية الآشورية

العدد ٤٦٢ - الاحد ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٨م - ٦٧٥٨ آ
رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ١٩٣ لسنة ٢٠٠٧
Bahra No 462. Sun. 23 Nov 2008

تداعيات سرمدية بين الرجل والمرأة ص٤
المسألة القومية وحركات التحرر القومي ص٥
هل سرق كاظم الساهر لحنا..؟ ص٧
استاذ مسيحي في ثانوية النجف ص٨

حرصا على المصلحة العامة وتفاديا للاستغلال من جهات خارجية
الحركة توجه بعدم مقاطعة انتخابات مجالس المحافظات

بيان

في خضم مسيرة العملية السياسية والمرحلة الانتقالية التي يمر بها الوطن وانعكاس ذلك وتبعاته على وجود شعبنا في المدن الرئيسية وبالتالي نزوح مئات الالاف من مدن بغداد ونينوى وغيرها من المدن سواء الى دول الجوار او الى مناطق اكثر امنا، وعلى الرغم من كون شعبنا من المكونات الاصلية للشعب العراقي دستوريا وماضيا وحاضرا، الا ان التشرد والتهجير الذي تعرض له والشعور العام بالاحباط من الواقع المعاش والسياسات القائمة تجاهه وتوقع انخفاض كبير في نسبة المشاركين في انتخابات مجالس المحافظات دعانا للمطالبة بالكوته "المقاعد المحجوزة" لهذه الدورة الانتخابية، ضمانا لتمثيل شعبنا في مجالس المحافظات التي تتشكل فيها مكونات مجتمعية تاريخية اضافة الى احترام ارادتنا في انتخاب ممثلينا في المجالس وتفادي املاء ارادات المجتمعات ذات الغالبية السكانية على ارادات المكونات الاصغر. ولا يخفى على شعبنا وعلى بقية المكونات ذات الخصوصية القومية والدينية الجهود التي بذلت في مجالس المحافظات من قبل ممثلي شعبنا منذ اكثر من ستة اشهر لضمان حقوقنا في التمثيل في المجالس عبر ارادتنا الحرة، وان الجهود تلك كانت قد اثمرت عندما اقر مجلس النواب القانون وبضمنه المادة "٥٠" في جلسة يوم ٧/٢٢ الماضي، الا اننا خسرنا المكسب بسبب نقض رئاسة الجمهورية المادة "٥٠" ضمن ما نقضته من نقاط اخرى ومن ثم الغاء المادة "٥٠" من القانون في جلسة يوم ٩/٢٤ رغم اقرارها في اللجنة المختصة بالنظر في نقض الرئاسة وذلك خرقا للنظام الداخلي لمجلس النواب وعلى خلفية عدم موافقة التحالف الكردستاني اعتبار مكون الشبك ذي خصوصية قومية منفصلة اضافة الى اشارتهم الى تدني حصة مقاعد مكون الايزيدية في محافظة نينوى.

وعلى اثر الغاء المادة "٥٠" عم اوساط شعبنا الغضب والسخط وخرج الى الشارع للتعبير عن شجبه لالغاء المادة ورفضه الاجحاف الحاصل ومطالبته باستعادة تشريع مضامينها، كما واصل ممثلو شعبنا في مجلس النواب جهودهم عبر الاعلام والرئاسات الثلاثة في الدولة العراقية والكتل النيابية والتي في غالبيتها ابدت تعاطفها مع المطلب وبموجبه قدم ممثل الامم المتحدة ورقة كانت قد لاقت قبولا من لدن الاغلبية. الا ان الذي جرى هو تراجع الكتل الدينية والقومية العربية والوطنية عبر موقفها وقدمت في الساعات الاخيرة مقترح قانون الى جانب ورقة الامم المتحدة، ثم خفض المقاعد المحجوزة في نينوى من ٣ الى مقعد واحد وبذات المعيار في بغداد وكذلك للاخوة الايزيدية في نينوى ليصبح عدد المقاعد المحجوزة "٣" مقاعد فقط بدلا من "٧" في ورقة الامم المتحدة حيث السابع كان لمحافظة البصرة.

ووفقا لما اعلنته الكتل البرلمانية الدينية – القومية العربية ان موقفهم هذا جاء على خلفية تخوفهم والصراع على هوية محافظة نينوى لاعتقادهم بان مقاعد الكوته السبعة في محافظة نينوى كانت ستخدم مصلحة التحالف الكردستاني بذريعة ان بعض العناوين المحسوبة على شعبنا قد التحقت وانضمت الى قائمة التحالف الكردستاني في نينوى واخرى تطالب بالحكم الذاتي وبالتالي ضم مناطقنا الى اقليم كوردستان، مما دفعهم للتصويت السلبي ضد اقرار ورقة الامم المتحدة وتبنيهم مقترحهم الذي اجحف كثيرا بحق المكونات عندما اقروا تعديل المادة "٥٠" يوم ١١/٣ وذلك بتخصيص مقعد واحد لكل من المكونات الثلاث في نينوى ومقعدين للمكونين في بغداد ومقعد واحد في البصرة وبسبب الاجحاف الحاصل رفض ممثلو شعبنا التعديل وعقدوا لقاءات مكثفة مع اصحاب الفخامة في رئاسة الجمهورية مطالبين الرئاسة بنقض التعديل لاعطاء فرصة تقديم تشريع ينصفنا ووعد اصحاب الفخامة بتقديم مشروع قانون ينصف المكونات، الا اننا فوجئنا بمصادقة الرئاسة على القانون في وقت ان المصادقة جاءت مخيبة للامال ومتناقضة مع وعود الرئاسة وعمقت الشعور بالاحباط لدى ابناء شعبنا.. وفي ذات الوقت فان مشورة خبراء الانتخابات للامم المتحدة لم تكن ايجابية لصالح احترام ارادة المكونات لانتخاب ممثليها بذريعة المعايير الدولية مما ادى الى صدور تعديل القانون بطريقة مربكة لا تلبي الطموح وتشوبها ثغرات بحاجة الى معالجة، رغم احترامنا لقرار مجلس النواب في اقرار مبدأ حق التمثيل وتخصيص مقاعد محجوزة بحدها الادنى ولهذه الدورة كوننا نمر بمرحلة انتقالية دون اية احصاءات.. وللظروف السياسية الانتقالية والامنية الحساسة التي يمر بها العراق، ولكون حركتنا من الفصائل المعارضة المساهمة في التاسيس للعملية السياسية، وايمانها بوجوب التواصل الايجابي وموصلة النضال لازالة الحيف والاجحاف الحاصل بحق شعبنا في قانون انتخابات مجالس المحافظات والذي يعتبر تواصلا لسياسات الاقصاء والتهميش وانعكاسا لصراعات على الارض ذات طابع تعصب قومي وتشدد ديني، ولسد الطريق امام الفئات الانتهازية الوصولية التي تقدم مصالحها الضيقة على المصالح العامة لتجعل من شعبنا وقضيته وقودا لحرائق لا نؤمن بها، بل ونناشد لحل العقد والخلافات سلميا عبر الوسائل والاساليب القانونية والدستورية، واكدنا دائما باننا سنسعى دوما لنكون عاملا فعالا وجزءا من الحل وليس طرفا في صراعات عقيمة تضر في النهاية بمصالح الجميع.

وحرصا من حركتنا على المصلحة العامة وتفاديا لاستغلال هذا الاجحاف الحاصل من لدن جهات خارجية في الاتجاه المعاكس لمسيرة العملية السياسية في الوطن وسعيا لتخفيف رقعته في نفوس ابناء شعبنا كان توجهنا بعدم مقاطعة الانتخابات معاهدين ابناء شعبنا بمواصلة نضالنا على طريق تحقيق كامل حقوقنا المشروعة والمقرة دستوريا ومناشدين جماهيرنا للمشاركة في العملية الانتخابية على طريق التغيير نحو الافضل.

المكتب السياسي
الحركة الديمقراطية الاشورية
بغداد ١٩-١١-٢٠٠٨

في اجواء عدم توافق وطني
مجلس النواب يواصل مناقشة مصادقة الاتفاقية الامنية

بهرا- متابعات

من خلال بيان رئاسي صدر اول امس الجمعة بين ان رئيس الجمهورية جلال الطالباني اتفق مع ممثلي كتل نيابية على الدعوة الى التوصل لقرار توافقي حول اتفاقية سحب القوات الاميركية بما يخدم مصالح العراق العليا. وأوضح البيان ان المجتمعين اتفقوا على 'ضرورة التواصل والعمل مع الاحزاب والكتل البرلمانية من أجل التوصل الى قرار توافقي حول الاتفاقية العراقية الاميركية بالشكل الذي يخدم مصالح العراق العليا'. وأضاف البيان أن الطالباني شدد على 'ضرورة التوصل الى اتفاق مشترك حول القضايا التي يتم بحثها خلال الاجتماع وان ادارة البلد لا تتم الا من خلال التوافق بين الاطراف السياسية والمشاركة الحقيقية لجميع الفئات". وضم الاجتماع ممثلي جبهة التوافق وجبهة الحوار الوطني والتحالف الكردستاني والاتحاد الاسلامي الكردستاني والكتلة العربية المستقلة ونواب مستقلين وبحضور رئيس مجلس النواب محمود المشهداني.

ويناقش مجلس النواب بنود اتفاقية تنوي الحكومة توقيعها مع الولايات المتحدة تمهيدا لسحب قواتها من العراق وارساء اسس اتفاق امني ستراتيجي بين البلدين، والتي تواجه جدلا من قبل بعض الكتل وخصوصا التيار الصدري الذي يشغل ٢٩ مقعدا في البرلمان. من جانبه، دعا المشهداني الى "اهمية رص الصفوف والسعي من اجل توحيد كلمة العراقيين" مبينا ان اعداء العراق يراهنون على تخريب النسيج الاجتماعي ونحن نجيبهم بالمشروع الوطني العراقي". ووفقا للبيان فقد اصدر المشاركون في الاجتماع بيانا مشتركا اتفقوا فيه على ان "هذا اللقاء لا يستهدف كتلة برلمانية او حزبا معينا، بل يهدف الى التنسيق الكامل بين الكتل والاحزاب المشاركة في العملية السياسية من اجل مواصلة الحوار والتنسيق وتحقيق المصالحة الوطنية من اجل مصلحة الشعب العراقي ومستقبله".

وقال المالكي في مؤتمر صحفي عقده في مقر أمانة مجلس الوزراء، الخميس الماضي انه "لا يمكن للبرلمان إضافة إي بند أو إجراء إي تعديل على الاتفاقية، حتى لو تم التوصل داخل البرلمان إلى قرار نهائي بإضافة تعديلات على الاتفاقية مع إمكانية تعديلها من قبل الحكومة العراقية مستقبلا". وأكد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي انه ليس على البرلمان العراقي سوى رفض الاتفاقية أو المصادقة عليها بدون إضافة إي تعديلات عليها". وأوضح رئيس الوزراء العراقي انه "يبقى أمام مجلس النواب المصادقة على الاتفاقية بصيغتها التي أقرتها الحكومة أو رفضها". وكان المتحدث باسم الحكومة العراقية علي الدباغ أعلن موافقة الحكومة، في جلستها الاستثنائية التي انعقدت يوم الأحد الماضي، على مسودة الاتفاقية الأمنية مع واشنطن، فيما بدأ مجلس النواب يوم الاثنين الماضي قراءة اولى ومناقشة الاتفاقية التي أقرتها الحكومة بعد مفاوضات طويلة مع الجانب الأميركي، حيث طالب عدد من الكتل السياسية بإضافة تعديلات على الاتفاقية مع واشنطن كشرط للتوقيع عليها. وناقش مجلس النواب الخميس الماضي القراءة الثانية للاتفاقية الامنية مع الولايات المتحدة، وشهدت الجلسة سجالات حادة بين اعضاء الكتل ما بين مؤيد ومعارض لها. وامس تواصلت نقاشات مجلس النواب لغرض الوصول الى اتفاق واجماع وطني.

وتحدد الاتفاقية الامنية التي أثارت جدلا واسعا بين الأوساط السياسية والشعبية على حد سواء، الطبيعة القانونية لوجود الجيش الأميركي على الأراضي العراقية بعد نهاية العام الجاري حيث سينتهي التفويض الدولي الممنوح للجيش الأميركي في العراق من الأمم المتحدة بموجب قرار من مجلس الأمن في نهاية عام ٢٠٠٨.

وكانت الحكومة العراقية قد وافقت، في جلستها الاستثنائية، التي انعقدت يوم الأحد الماضي، على مسودة الاتفاقية الأمنية مع واشنطن وحولتها إلى مجلس النواب بهدف التصويت عليها بالرفض أو الموافقة.

ومن جانبه قال السيد يونادم كنا عضو مجلس النواب السكرتير العام للحركة الديمقراطية الاشورية ان "الكتل البرلمانية تنقسم الى ثلاثة مواقف. الموقف الاول هو لاحزاب الحكومة التي توافق على الاتفاقية وان ذلك انعكس على مصادقة الوزراء بغالبيتهم القصوى على الاتفاقية والموقف الثاني من لا يعترض على المبدأ ولكن له تحفظات على بعض النقاط في الاتفاقية اضافة الى توقيتها وتزامن المصادقة عليها مع انتقال الرئاسة الاميركية وعدم اطمئنانهم للثبات والتزام الجانب الاميركي بمضامينها والموقف الثالث هو الرفض ويلتقي الاتجاهان الاخيران باتجاه عدم التصويت عليها". وعن الحرص على المصالح العليا الوطنية وما يهدد هذه المصالح في المستقبل القريب ومستقبل الممتلكات والثروة العراقية اوضح السيد كنا ان "الكتل تعلن حرصها على المصالح الوطنية والسيادة الناجزة. واهم ما يهدد مصالح العراق هو في حالة خروجه من طائلة الفصل السابع" واضاف ان "ممتلكات وثروات العراق وامواله مكشوفة دون حماية دولية. وتحت طائل المطالبات القضائية والتعويضات الهائلة للديون والتي تقترب من تريليون دولار في مجموعها". وبين كنا ان " العراق بحاجة الى قوات دولية محايدة للفترة المقبلة لحين معالجة التشريعات التي تحظى بالاجماع الوطني وتحقيق العدل والمساواة والاستقرار في البلاد واستكمال بناء القوات المسلحة العراقية القادرة على الدفاع عن السيادة الوطنية ضد اية تهديدات خارجية او جماعات ارهابية او اخرى خارجة على القانون تعمل على زعزعة الامن والاستقرار في البلاد".

وعن تاثيرات عدم التصديق على الاتفاقية اوضح كنا ان "عدم التوقيع بالمصادقة على الاتفاقية من قبل مجلس النواب فان الحكومة ستضطر الى المطالبة بتمديد التفويض للقوات الدولية" ويعني اخر استمرار وجود القوات الاميركية في العراق دون اي سقف زمني لخروجها وايضا دون ولاية عراقية عليها.

واكد السيد كنا ان "الكتل مستمرة في حواراتها وبالاخص كتل الائتلاف العراقي الموحد والتوافق والعراقية من اجل التوصل الى فهم مشترك للمصادقة على الاتفاقية وعلى الاغلب ستعرض للتصويت في الاسبوع المقبل".

التيار الصدري يتظاهر في ساحة الفردوس ضد الاتفاقية

بهرا- متابعات

حشود من التيار الصدري انطلقت اول امس، من مدينة الصدر معقل التيار ببغداد متوجهة الى ساحة الفردوس وسط العاصمة لاداء صلاة الجمعة والتظاهر تعبيرا عن رفض اتفاقية ينوي العراق توقيعها مع اميركا. وتوجهت الحشود من مدينة الصدر الى ساحة الفردوس لاداء صلاة موحدة وسط بغداد ومن ثم التظاهر لرفض اتفاقية سحب القوات الاميركية من العراق.

ويناقش البرلمان العراقي بنود اتفاقية تنوي الحكومة توقيعها مع اميركا تمهيدا لسحب قواتها من العراق وارساء اسس اتفاق امني ستراتيجي بين البلدين تواجه جدلا عنيفا ويعارضها التيار الصدري ذو الـ٢٩ مقعدا من اصل ٢٧٥ يتالف منها البرلمان معتبرا انها تمس سيادة العراق.

استشهاد السيدة سلمى منصور متأثرة بجراحها في الموصل

بهرا- الموصل

صباح يوم الاربعاء المصادف ٢٠٠٨/١١/١٩ وفي تمام الساعة الخامسة انتقلت الى رحمة الله السيدة سلمى جرجيس منصور في مستشفى الطوارئ في الموصل.

وكان قد زارها قبل وفاتها وفد من فرع نينوى لحركتنا الديمقراطية الاشورية ضم السيد شمونيل شليمون مسؤول الفرع وكالة والسيد د.دريد حكمت زوما مسؤول علاقات الفرع حيث كانت تعاني من الجروح التي اصيبت بها في العملية الجبانة التي قام بها ثلة من المجرمين استشهدت خلالها ابنتاها لمياء و ولاء صبيح في الموصل مؤخرا.

دي مستورا يرحب باعتماد مجلس النواب قانون المفوضية العُليا المستقلة لحقوق الإنسان

بهرا- خاص

رحب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بالعراق، السيد ستافان دي ميستورا، باعتماد مجلس النواب في ١٦ تشرين الثاني قانون المفوضية المستقلة العُليا لحقوق الإنسان حسبما يقضي الدستور. وكانت لجنة حقوق الإنسان التابعة لمجلس النواب قد قدمت هذا المقترح عقب أشهر من العمل المضني. وقال السيد دي ميستورا: "إن المفوضية المستقلة العُليا لحقوق الإنسان تعد علامة فارقة على صعيد حماية وتعزيز حقوق الإنسان في العراق، ومن شأنها أن تدعم الجهود الدؤوبة لكل الجهات المضطلعة بحقوق الإنسان كوزارة حقوق الإنسان ووكالات إنفاذ القانون ومجلس النواب ومنظمات المجتمع المدني والقضاء". معبرا عن أمله بأن يسهم هذا القانون، الذي يتواءم وأفضل الممارسات الدولية، في دفع العديد من المسائل الهامة المعنية بحقوق الإنسان إلى الأمام، بما في ذلك حقوق الإنسان المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ويدعو الممثل الخاص للأمين العام حكومة العراق ومجلس النواب للقيام بكافة الترتيبات اللازمة من أجل تسريع تأسيس مفوضية تتسم بالقوة والمصداقية والاستقلالية والتي لا بد أن تتصف منذ البداية بكونها مؤسسة تستجيب لحاجات المواطنين العراقيين، لا سيما الفئات الضعيفة كالأطفال والنساء والأقليات. كما أكد السيد دي ميستورا من جديد استعداد بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق لتقديم مساعدتها في عملية اختيار أعضاء المفوضية المستقلة لحقوق الإنسان والعمل جنبا إلى جنب مع المفوضية حال استكمال إنشائها كما هو منصوص عليه في القانون.

حكومة اقليم كردستان تشيع رفات ضحايا الانفال
ومحافظ النجف يؤكد ان المحافظة تحتوي على ٤٥ مقبرة جماعية

بهرا- وكالات

تم في مطار النجف الدولي يوم الاربعاء ١٩ / ١١ / ٢٠٠٨ تشييع رفات ١٥٠ من شهداء المقابر الجماعية الاكراد الذين تم العثور عليهم في احدى مقابر النجف في حفل رسمي بحضور وزير حقوق الانسان ومحافظ النجف وعدد كبير من المسؤولين.

و قال محافظ النجف السيد اسعد سلطان ابو كلل في كلمة له خلال مراسم التشييع: "انه في هذا اليوم الصورة واضحة لجرائم النظام البائد ضد الشعب العراقي وهذه رفات رجال ونساء واطفال عوائل باكملها جلبها النظام البائد من قرى ونواحي اربيل ودفنهم احياء في صحراء النجف وهذا دليل على بشاعة نظام صدام ".

واضاف ابو كلل "ان محافظة النجف تحتوي على ٤٥ مقبرة جماعية تم كشفها ويوجد لحد الان مقابر لم يتم كشفها وبين فترة واخرى يتم الكشف عن المقابر بطريق الصدفة في مناطق متفرقة من المدينة وصحاريها".

من جهتها قالت وزير حقوق الانسان وجدان سالم في تصريح صحفي "ان عدد رفات الاكراد الذين تم العثور عليهم في مقبرة قضاء الحيدرية شمالي النجف ١٥٠ من مجموع ٢٥٠ وقد تم التعرف على ٢٠ رفات من خلال بطاقة الهوية والمقتنيات وبقيت ١٣٠ لم يتم التعرف عليها".

واضافت انه سيتم نقل الرفات جوا الى اقليم كردستان و سوف تقوم وزارة الشهداء والمؤنفلين في اقليم كردستان بأخذ عينات الحمض النووي "DND" وسحب عينات من اهالي المناطق الذين يحتمل ان يكون الشهداء منهم لمضاهاتها ومعرفة بقايا الضحايا الاخرين.

وفي يوم الخميس الماضي تم نقل رفات الضحايا الى اربيل حيث حطت طائرة في مطار أربيل الدولي وعلى متنها رفات الشهداء ملفوفين بالأعلام العراقية، إذ كان في استقبال الطائرة رئيس اقليم كوردستان مسعود بارزاني وعدد من كبار المسؤولين في الاقليم، فضلا عن ممثلي قنصليات كل من روسيا وهولندا وجمهورية التشيك.

وكان وفد كردي برئاسة وزير الشهداء والمؤنفلين جنار سعد عبدالله طالب في مؤتمر حول الأنفال عقد أخيرا في مدينة النجف باسترجاع جثث المؤنفلين لدفنهم في الاقليم حيث تبين أن الضحايا من أهالي منطقة كلار التابعة لمحافظة السليمانية. وان هناك لجنة خاصة شكلت لجمع الرفات واجراء الفحوص الطبية المطلوبة للتعرف على هويات أصحابها، وتم العثور على بطاقات الأحوال الشخصية في جيوب أربعة من الشهداء.

وذكرت التقارير الأولية أن هؤلاء الضحايا تعرضوا لعملية اعدام جماعي في مدينة النجف وأخذت عينات من حمضهم النووي وأرسلت الى مختبرات خاصة لكشف هويتهم.

النفط تبحث مع شركة أميركية نصب منقيات للنفط الخام

بهرا- وكالات

قال الناطق الرسمي باسم وزارة النفط، الخميس، إن وزير النفط حسين الشهرستاني بحث مع شركة أميركية تنفيذ مشاريع لنصب منقيات للنفط الخام من الشوائب. وأوضح عاصم جهاد أن "الدكتور حسين الشهرستاني وزير النفط استقبل اليوم الخميس وفد شركة ايفانهو إنيرجي الأميركية وجرى خلال اللقاء التباحث حول التكنولوجيا الحديثة في عمليات الصناعة النفطية".

وأضاف أن "الوفد ابدى رغبة الشركة في العمل بالعراق في مجالات تأهيل الآبار النفطية وتحسين إنتاجها وتقليل الشوائب وان الوزير رحب من جانبه بالشركة واستعرض واقع الصناعة النفطية العراقية وما تم تطويره من قطاعات التصفية والإنتاج". وبين انه تم التباحث بشأن إنشاء وحدة ريادية لتحسين مواصفات نفط خام حقل القيارة في الموصل للاستفادة منه في التصفية والتصدير".

المفوضية العليا تدعو منظمات اوربية لمراقبة انتخابات مجالس المحافظات

بهرا- وكالات

دعت المفوضيةُ العليا المستقلةُ للانتخابات منظمات اوربيةً لمراقبة انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي المقبلة بهدف توسيع الرقابة الدولية على سيرها.

رئيس المفوضية فرج الحيدري أوضح أن المفوضية بعث رسائل لعدد من الجهات الدولية مثل الجامعة العربية والاتحاد الاوربي والسويد والدنمارك للمشاركة في مراقبة الانتخابات المقبلة لضمان نزاهتها.

الحيدري بيّن أن المفوضيةُ دعت ايضا خمسة وعشرين منظمة دوليةً متخصصةً بمراقبة الانتخابات اضافةً الى عدد من منظمات المجتمع المدني وعدد من المنظمات الاسلامية.

وفي السياق ذاته أكد مدير عام العمليات في الوزارة اللواء الركن عبد الكريم خلف، ان الخطة الامنية الموضوعة لانتخابات مجالس المحافظات التي ستجري نهاية كانون الثاني المقبل أصبحت جاهزة للتنفيذ.

اللواء خلف اضاف ان الخطة المذكورة تم اعدادها قبل نحو شهرين بالتعاون مع الاجهزة العسكرية والامنية والدوائر المعنية بالشأن الانتخابي.

وأضاف ان رئاسة الوزراء وجهت بتسمية وكيل الوزارة لشؤون الشرطة اللواء ايدن خالد، ناطقا رسميا باسم الانتخابات في الشأن الامني، مستبعدا في الوقت نفسه ان تفرض الحكومة حظرا على سير المركبات في يوم الانتخابات.

وعن دور قوات الامن في يوم الانتخابات اوضح خلف ان المهام ستتركز بحماية المراكز الانتخابية والناخبين، اضافة الى توفير اجواء حرة ومنع تدخل اية جهة في عمل اللجان الانتخابية.